



سياسة الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل

الارهاب

اعتماد أعضاء مجلس الادارة

الاسم	صفته بالمجلس	التوقيع	التاريخ
سالم علي العradi	رئيس المجلس		٢٠١٤/٨/٥
أنس حسن الفراج	نائب الرئيس		٢٠١٤/٨/٥
عبد الله محمد العلي	المشرف المالي		٢٠١٤/٨/٥
تركي عبدالرحمن الحجيري	عضو		٢٠١٤/٨/٥
إبراهيم طوبلي القراعي	عضو		٢٠١٤/٨/٥
توفيق سعيد الحويطي	عضو		٢٠١٤/٨/٦
ماجد حسين أبو الحسن	عضو		٢٠١٤/٨/٧
نايف محمد كلابي	عضو		٢٠١٤/٨/٨
محمد حسن الفراج	عضو		٢٠١٤/٨/٩

اطلاع موظفى الجمعية

الاسم	م	مسمى الوظيفة	التاريخ	التوقيع
محمد أحمد مزة	1	محاسب- مدير تنفيذي مكلف	٢٠٢٣/٨/٥	_____
نورة العفيف الحويطي	2	مشرفة القسم- باحثة	٢٠٢٣/٨/٥	_____
نادية ربيان الحويطي	3	باحث اجتماعية	٢٠٢٣/٨/٥	_____
محمد سالم القرعاني	4	أمين مستودع	٢٠٢٣/٨/٥	_____
حامد ربيع البلوي	5	سائق الجمعية	١٤٤٢/٨/٥	_____
سليم حمود القرعاني	6	مستخدم الجمعية	٢٠٢٣/٨/٥	_____
ياسر سليمان الطقيقى	7	حارس الجمعية	٢٠٢٣/٨/٥	_____

اللجنة المسؤولة عن سياسة الاشتياه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/

- 1- سالم العرادي (رئيس المجلس) 2- نايف كلاي (عضو) 3- عبدالله العلي (مشرف مالي)
4- محمد مزة (مدير تنفيذي مكلف)

مقدمة

تعد سياسة مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب أحد الركائز الأساسية التي اتخذتها الجمعية في مجال الرقابة المالية وفقاً لنظام مكافحة غسل الأموال السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م ٣١ بتاريخ ١٤٣٣/٥/١١هـ، ولائحته التنفيذية وجميع التعديلات اللاحقة ليتوافق مع هذه السياسة.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية.

البيان

مؤشرات قد تدل ارتباطاً بعمليات غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب:

١. إبداء العميل اهتماماً غير عادي بشأن الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو جرائم تمويل الإرهاب، وبخاصة المتعلقة بعوئته ونوع عمله.
٢. رفض العميل تقديم بيانات عنه أو توضيح مصدر أمواله وأصوله الأخرى.
٣. رغبة العميل في المشاركة في صفقات غير واضحة من حيث غرضها القانوني أو الاقتصادي أو عدم انسجامها مع استراتيجية الاستثمار المعلن.
٤. محاولة العميل تزويذ الجمعية بمعلومات غير صحيحة أو مضللة تتعلق بعوئته وأو مصدر أمواله.
٥. علم الجمعية بتورط العميل في أنشطة غسل أموال أو جرائم تمويل إرهاب، أو أي مخالفات جنائية أو تنظيمية.
٦. إبداء العميل عدم الاهتمام بالمخاطر والعمولات أو أي مصاريف أخرى.
٧. اشتباه الجمعية في أن العميل وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهول، وتتردد وامتناعه بدون أسباب منطقية، في إعطاء معلومات عن ذلك الشخص أو الجهة.
٨. صعوبة تقديم العميل وصف لطبيعة عمله أو عدم معرفته بأنشطته بشكل عام.
٩. قيام العميل باستثمار طويل الأجل يتبعه بعد مدة وجيبة طلب تصفية الوضع الاستثماري وتحويل العائد من الحساب.



الرقم:

التاريخ:

الشفوغات:

١٠. وجود اختلاف كبير بين أنشطة العميل والممارسات العادلة.
١١. طلب العميل من الجمعية تحويل الأموال المستحقة له لطرف آخر ومحاولة عدم تزويد الجمعية بأي معلومات عن الجهة والممول إليها.
١٢. محاولة العميل تغيير صفة أو إلغاءها بعد تبليغه بمتطلبات تدقيق المعلومات أو حفظ السجلات من الجمعية.
١٣. طلب العميل إنهاء إجراءات صفة يستخدم فيها أقل قدر ممكن من المستندات.
١٤. علم الجمعية أن الأموال أو الممتلكات غير اراد من مصادر غير مشروعة.
١٥. عدم تناسب قيمة أو تكرار التبرعات والعمليات مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه به ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكه.
١٦. انتماء العميل لمنظمة غير معروفة أو معروفة بنشاط محظوظ.
١٧. ظهور علامات البذخ والرفاهية على العميل وعائلته بشكل مبالغ فيه وبما لا يتناسب مع وضعه الاقتصادي (خاصة إذا كان بشكل مفاجئ).

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين الذين يعملون تحت إدارة وشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوفيق عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة المالية نشر الوعي في ذلك الخصوص وتزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

وتحرص الجمعية حال التعاقد مع متعاونين على التأكد من إتباعهم والتزامهم بقواعد مكافحة غسل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب.